

أثر تطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

د. مايو عبد الله* - أستاذ محاضر - أ - جامعة ورقلة

د. بوقفة عبد الحق - أستاذ محاضر - ب - جامعة الوادي

الملخص :

في هذا العمل نحاول توضيح العلاقة بين محاسبة التحوط وإدارة المخاطر من خلال قراءة في الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تطرقت للموضوع. حيث هناك أهمية كبيرة لمحاسبة التحوط في مواجهة حالات عدم التأكد من الأحداث المستقبلية، خاصة في ما يتعلق بآثارها على التغير الذي يمكن أن يطرأ على القيمة العادلة، التدفقات النقدية والتغير في أسعار الصرف. ويمكن لإدارة المخاطر التوفيق بين الآثار السلبية للعناصر السابقة ونسبة المخاطرة المقبولة في الشركة و الأهداف المرجو تطبيقها.

الكلمات المفتاحية : محاسبة تحوط، إدارة مخاطر، معايير محاسبة دولية، قيمة عادلة، أصول محاسبية.

Abstract

In this work we try to clarify the relationship between the hedge accounting and risk management through reading in the theoretical and applied literature that touched on the subject.

Hedge accounting is important for uncertainties about future events, particularly with regard to their impact on changes in fair value, cash flows and exchange rate fluctuations. Risk management can reconcile the negative effects of the previous elements with the acceptable risk ratio in the company and the objectives to be applied.

Keywords: Hedge accounting, risk management, international accounting standards, fair value, accounting assets.

مقدمة :

تتعرض جميع المؤسسات لعدد من أشكال المخاطر وتعتبر وظيفة إدارة المخاطر الإنذار المبكر للمؤسسة لمواجهتها. حيث تعالج مشكلة عدم اليقين وتحاول إحتواء أو التقليل من الآثار السلبية لهذه المخاطر كما تساهم في توفير قدر من الأمن والسلامة لتحقيق أهداف المؤسسة. لذلك تستخدم العديد من المؤسسات الأدوات المالية للتحوط لتخفيف من تعرضها لمخاطر مختلفة مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي، إلى غير ذلك.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية مساهمة محاسبة التحوط في زيادة قدرة المؤسسات الاقتصادية على التصدي للمخاطر التي تواجهها وتبديد قلق الأطراف أصحاب المصلحة في اقتصاديات تلك المؤسسات ، حيث سنحاول تبيان :

- فيما إذا كان الالتزام بتطبيق محاسبة التحوط سيعزز إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية؛
- بيان العلاقة الوثيقة بين تطبيق محاسبة التحوط وتحسين قدرة المؤسسات الاقتصادية على إدارة مخاطرها من كافة جوانبها؛
- بيان أنماط محاسبة التحوط وأثرها على إدارة المخاطر.

إن مشكلة البحث تتلخص في محاولة التعرف على كيفية تأثير محاسبة التحوط من خلال أنماطها على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية وسيكون ذلك من خلال الاطلاع على أدبيات الدراسة المتوفرة في المكتبات وعلى الشبكة العنكبوتية والتركيز الاجابة على السؤال التالي :

كيف يمكن لمحاسبة التحوط التأثير على فعالية إدارة المخاطر في المؤسسة؟

كما يجدر بنا الإشارة إلى أننا سنعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال إطلاعنا على دراسات سابقة ومراجع تطرقت لموضوع البحث و والمنهج التحليلي للوصول إلى الاهداف المنشودة من البحث. حيث أن هناك العديد من الدراسات والبحوث التي اهتمت بموضوع التحوط المحاسبي او إدارة المخاطر او الربط بينها منها :

الدراسة الأولى: دراسة بوسبعين تسعديت بعنوان : المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومة المحاسبية والمالية.¹

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى فاعلية استعمال المشتقات المالية كأداة للتحوط من مخاطر التقلبات والتلاعب في المعلومة المحاسبية والمالية. وأعتمد الباحث على قراءة في الأدبيات النظرية للموضوع وتوصلا إلى العديد من النتائج في مجملها تقر بأن المعلومات المحاسبية والمالية من أهم مصادر الخطر في المؤسسات الاقتصادية. كما تمكن المشتقات المالية المؤسسة من مواجهة المخاطر الموجودة في السوق المالي بطريقة فعالة إذا أحسنت استغلالها.

الدراسة الثانية : دراسة عبد الستار عبد الجبار الكبيسي وعلا صالح عبد الرحيم زلوط. (2009) بعنوان: مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية 39 من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات.²

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ومعرفة مدى توافقه مع إحتياجات المصارف الأردنية ومدى إلتزامها به . ولقد اعتمد الباحثان على الاطلاع على الكتب والأبحاث والدراسات السابقة في دراسة الجوانب النظرية ، كما استخدموا المنهج التحليل الوصفي وذلك من خلال إستقصاء عينة من المحاسبين (22 محاسب) و مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن (75 مدقق خارجي) حيث تم توزيع استبانة عليهم ومن ثم تحليل البيانات واستخلاص النتائج منها بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS/P+) حيث أظهرت النتائج أن غالبية المصارف المختارة تلتزم بكل متطلبات هذا المعيار .

الدراسة الثالثة : دراسة إيمان مُجّد سعد الدين بعنوان : تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة.³

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال كأحد أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق التحفظ بالقوائم المالية وأثر هذه العلاقة على قيمة المنشأة المدرجة في البورصة المصرية وتمثلت إشكالية البحث في هل يختلف مفهوم التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر عن مبدأ الحيطة و الحذر؟ وما هي منهجيات قياسه؟ واعتمدت هذه الدراسة عينة (32 شركة) من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. وكانت أهم النتائج المتوصل إليها :

ü التحفظ المحاسبي يؤثر بصورة جوهرية على خفض تكلفة مصادر التمويل مما يقلل من مخاطر الاستثمار وينعكس ايجابيا على دعم وزيادة قيمة المنشأة في أسواق المال؛

ü ينجم عن تطبيق سياسات المحاسبة المتحفظة بالقوائم المالية العديد من المنافع الاقتصادية مثل تحسين كفاءة عقود المديونية؛

ü التحفظ المحاسبي احد سمات المعلومة المحاسبية التي تسميف مزيدا من المصدقية والموثوقية على التقرير المالي؛

الدراسة الرابعة: دراسة ARGYRO PANARETOU et d'autres بعنوان إدارة المخاطر الشركة ومحاسبة التحوط⁴

حاولت هذه الدراسة تقديم أدلة اضافية لتأثير محاسبة التحوط على دقة التوقعات بالاضافة الى تقديم مفاهيم اساسية عن تطبيق محاسبة التحوط وذلك بالاجابة على السؤال ما مدى تأثير محاسبة التحوط على ادارة المخاطر المؤسسة؟ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات تمثلت في 350 شركة غير المالية وتم تغطية 6 سنوات ضريبية خلال الفترة

(2003-2008) وتم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها أن محاسبة التحوط تزيد من القدرة على التنبؤ بالأرباح كما أنها تقلل من المعلومات غير المتماثلة في المؤسسة.

تبين لنا الدراسات السابقة أن محاسبة التحوط لها أهمية بالغة لذا أعطت لها المعايير المحاسبية الدولية اهتماما كبيرا كما أظهرت لنا الدراسات أن الإفصاح عن أي معلومة محاسبية ومالية يساعد مستخدمي القوائم المالية من تقدير الأخطار المرتبطة بالمعلومات المالية .

وسنحاول معالجة الموضوع من خلال التركيز على النقاط التالية :

أولا : مفاهيم أساسية حول التحوط المحاسبي.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر.

ثالثا: علاقة التحوط المحاسبي بإدارة المخاطر .

أولا: مفاهيم أساسية حول التحوط المحاسبي

1. تعريف التحوط :

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المحاسبة على أنها " عملية التشخيص وقياس وإيصال المعلومات الاقتصادية (المالية) بشكل يمكن الأطراف ذات العلاقة من الحكم على الأمور المالية للمنشأة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها".⁵ بناء على هذا التعريف، فإن عملية إعداد المعلومات المحاسبية تتطلب الإعتماد على عدد من المعايير والفروض والمبادئ التي تنظم عملية القياس والاعتراف المحاسبي ومن أهم هذه المبادئ مبدأ المحافظة المحاسبية أو ما يتعارف عليه عندنا بمبدأ الحيطة والحذر. والذي يعطي أدنى قيمة للأصول والإيرادات بالإضافة إلى أعلى قيم للنفقات والخسائر . ونورد في ما يلي بعض التعريفات لهذا المبدأ. حيث يعرف بأنه تقنية مالية لمقابلة أو موازنة مخاطر الخسائر الناتجة عن تقلبات الأسعار في السوق، ويستخدم المتحوطون تقنيات عديدة لتغطية المخاطر تشمل العقود المستقبلية و عقود الخيارات و المبادلات.⁶

كما عرفها آخر بأنها الطريقة التفاضلية اللازمة للاعتراف بالأرباح مقابل خسائر. حيث ينص على أنه عندما يكون هناك شك في بيانات مالية فيجب الاعتماد على البديل المحاسبي الذي يجعل أقل تقدير محتمل للأصول والإيرادات بالإضافة إلى أعلى قيمة مقدرة للنفقات والخسائر.⁷

2. مزايا وعيوب محاسبة التحوط:

لمحاسبة التحوط عديد من المزايا والعيوب أهمها:

المزايا :

- أداة يستخدمها المحاسبين والمديرين لمواجهة التفاؤل المبالغ فيه أو عدم اليقين عند تقييم الأصول والدخل؛

- أنه يؤدي إلى مخرجات (معلومات محاسبية) المعدة وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية لتكون أكثر موضوعية؛
- تساهم في حماية المحاسبين من المخاطر الناجمة عن نشر معلومات محاسبية قد يثبت أنها غير صحيحة في وقت متأخر؛
- تمنح هامشا أكبر من الأمن ضد أي نتائج سلبية أو غير متوقعة.⁸

العيوب :

- تعارض تطبيق هذا المبدأ مع بعض المبادئ والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل الحيادية وقابليتها للمقارنة الموثوقة ...؛
- المعلومات المحاسبية عند تطبيق هذا المبدأ تعطي قيم تختلف عن القيم الحقيقية؛
- المبالغة في التحوط قد تضر بعض مستخدمي المعلومات المحاسبية .⁹

3. التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية

يظهر تطبيق التحوط المحاسبي في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية في العديد من البنود أهمها :

بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية :¹⁰

- المعيار رقم 02 : يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.
- المعيار رقم 17 : عدم الاعتراف بالمكاسب الناتجة عن عمليات البيع ثم إعادة الاستئجار ضمن إيرادات الفترة ولكن يتم تأجيلها واستنفادها.
- المعيار رقم 18: قياس قيمة الإيراد على أساس القيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة .
- المعيار رقم 36 : الاعتراف والقياس المحاسبي لخسائر انخفاض قيمة الأصول
- المعيار رقم 37 : الاعتراف بالمخصصات
- المعيار رقم 38 : الاعتراف الفوري بنفقات البحوث كمصروف إيرادي وإتباع طرق الإهلاك المعجل.
- المعيار رقم 38 : الاعتراف الفوري بنفقات البحوث كمصروف إيرادي وإتباع طرق الإهلاك المعجل.
- المعيار رقم 39 : والذي تطرق لعمليات التحوط المالي بأنواعها المختلفة ..

بالنسبة لمعايير التقارير المالية الدولية :¹¹

- المعيار رقم 05: قياس الأصول التي تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع (أيهما أقل) .

ثانيا: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر

1. **تعريف المخاطر:** هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا. حيث عرفت على أنها " توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه ".¹² وعرفها آخر على أنها " درجة الاختلافات في تدفقه النقدي عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع، وكلما زاد مدى هذه الاختلافات كان ذلك معناه زيادة الخطر ، والخطر مرتبط بتلك المواقف التي يمكن فيها القيام بتقدير التوزيع الاحتمالي لمشروع معين".¹³ كما يحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة اللاتأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها، ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتمادا على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية، وما إلى ذلك من معلومات تاريخية.¹⁴ من كل ذلك نستنتج أن المخاطر مرتبطة بعدم القدرة على التأكد من أحداث مستقبلية والشك في وقوعها. خاصة التي لا يمكن توقعها.

2. مصادر المخاطر : للمخاطر مصدران داخلي وخارجي.

أ. مصادر المخاطر الداخلية :

تتمثل في المخاطر التي تؤثر على الفعالية التنظيمية للمنظمة. مثل المشاكل المتعلقة بالإدارة المالية، والمرتبطة أساسا بموثوقية الأفراد وموثوقية النظم. هذه المخاطر الداخلية لديها القدرة على عرقلة العمليات وتقليل من فعاليتها وتؤثر سلبا على إنجاز المهمة. ويمكن الاعتماد على نهج شامل لإدارة المخاطر لتحديد نقاط الضعف والمساعدة على خلق النظم والعمليات الداخلية التي تقلل من احتمال فشل المهام.¹⁵

ب. مصادر المخاطر الخارجية:

العديد من المنظمات لديها مخاطر إضافية غير الداخلية الناتجة عن ممارسات الإدارة والتي تنتج عن عوامل خارجية. ومن الأمثلة على ذلك الاتجاهات الدولية والسياسيات الاجتماعية، فضلا عن المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية والإرهاب و الجرائم الالكترونية.¹⁶

3. **تعريف إدارة المخاطر:** تمكن إدارة المخاطر في المؤسسة من التعامل مع المخاطر والفرص التي تؤثر على خلق القيمة أو الحفاظ عليها وتعرف على أنها عملية يقوم بها مجلس إدارة المؤسسة وقادتها وغيرهم من الموظفين، تعمل على وضع استراتيجية في المؤسسة، تهدف إلى تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة، وتساهم في توفير حالة تأكيد المعقول فيما يتعلق بتحقيق أهدافها.¹⁷

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج ما يلي:

- إن إدارة المخاطر هي استراتيجية متبعة من طرف المؤسسة؛
- تنفذ من قبل الأفراد في كل مستوى من مستويات المؤسسة؛

- يتضمن أخذ وجهة نظر عن مستوى المخاطر في المؤسسة؛
- مصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي، في حال حدوثها، سوف تؤثر على إدارة المؤسسة؛
- قادرة على توفير تأكيدات معقولة للإدارة؛
- تساهم في تحقيق الأهداف المتداخلة في المؤسسة.

4. مراحل عملية إدارة المخاطر:¹⁸

إدارة المخاطر لم تعد خاصة أو اختيارية وهو الاهتمام اللازم في كل مرة نتخذ قرارا - سواء لإقامة علاقة، بدء مشروع أو عقد الحدث. هو مطلوب منها لتحقيق نتائج ذات نوعية جيدة. يجب علينا أن نحاذر بناء أنشطتنا وصنع القرار مع أهداف والنتائج التي تساعدنا على الوصول إلى أهدافنا الاستراتيجية أو بنجاح تنفيذ الخطط التشغيلية لدينا. هذا هو لإدارة المخاطر. لإدارة المخاطر نطبق المعايير في الطريقة الموصوفة هنا. فإنه يأخذ في الاعتبار بيئات فريدة من نوعها والخاصة التي نعمل فيها.

V وضع إطار للمخاطر

يتم تعيين نطاق لتقييم المخاطر من خلال تحديد الأهداف العامة. وأسباب تقييم المخاطر، والإطار القانوني لذلك كما يجب تحديد أصحاب المصلحة ومن ثم جمع المعلومات الأساسية وتوفيرها.

V تحديد المخاطر:

ويكون ذلك من خلال تحديد مصادر الخطر، ومجالات التأثير والأحداث (بما في ذلك التغيرات في الظروف) وأسبابها والعواقب المحتملة. حيث يتم الإجابة عن أسئلة متعلقة بكيفية حدوث الخطر ومكان وقوعه وسبب وقوعه وآثاره ومن يمكنه التأثير فيه.

V تحليل المخاطر: ويتم ذلك عن طريق عن تقييم احتمال حدوث الخطر وتقييم مستواه وتحديد الضوابط الحالية والتي يمكن من التخفيف من أثره. والتي تكون قابلة للقياس وقابلة للتكرار ويمكن أن تشمل التشريعات والسياسات والإجراءات، وتدريب الموظفين، وتقسيم الأعمال. وتصنيفها إلى منخفضة، متوسطة، عالية.

V التقييم: ويكون ذلك من خلال تقرير ما إذا كان الخطر مقبول أو غير مقبول. بالإضافة إلى تحديد الإجراءات المستقبلية اللازمة وكيف يتم التعامل حيث هناك عادة الكثير من الآثار المحتملة التي تم تحديدها يمكن معالجتها.

V معالجة المخاطر: بعد تقييم المخاطر وتحديد في ما كان يمكن معالجتها. حيث يتم تحديد نوع المعالجة سواء بتخفيف الآثار أو القضاء عليها. أو نقلها إلى جهة أخرى مثل شركات التأمين مثلا.

5. مكونات إدارة المخاطر المؤسسية:

تتكون إدارة المخاطر في المؤسسة من ثمانية عناصر مترابطة تتكامل مع العملية الإدارية. هذه المكونات هي:

- **البيئة الداخلية :** البيئة الداخلية وتشمل ثقافة منظمة، وتضع الأسس لكيفية النظر للمخاطر ومعالجتها من قبل أفراد المؤسسة ، بما في ذلك فلسفة إدارة المخاطر والرغبة في المخاطرة والنزاهة والقيم الأخلاقية، والبيئة التي تعمل فيها؛
- **إعداد الأهداف:** يجب الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد الأهداف من قبل الإدارة الأحداث المحتملة التي تؤثر على تحقيقها. وتضمن إدارة المخاطر في المؤسسة أن عملية تحديد الأهداف والأهداف المختارة تتلاءم مع مهمة المؤسسة وتتفق مع الرغبة في المخاطرة بها؛
- **تحديد الحدث:** يجب تحديد الأحداث الداخلية والأحداث الخارجية التي تؤثر على تحقيق أهداف كيان، والتميز بين المخاطر والفرص؛
- **تقييم المخاطر:** يتم تحليل المخاطر، بأخذ بعين الاعتبار احتمالية التأثير، كأساس لتحديد الكيفية التي ينبغي أن تدار بها . ويتم تقييم المخاطر الكامنة والمتبقية؛
- **الاستجابة للمخاطر:** تختار إدارة المخاطر ردة فعل بتجنب المخاطر أو قبولها أو التقليل من أثرها، وضع مجموعة من الإجراءات لتنسيق بين المخاطر التي يمكن تحملها من طرف المؤسسة والرغبة في المخاطرة؛
- **التحكم في الأنشطة:** يتم وضع السياسات والإجراءات وتنفيذها للمساعدة على ضمان ردود فعالة للمخاطر التي تواجه المؤسسة؛
- **المعلومات والاتصالات:** يتم تحديد المعلومات ذات الصلة، وترسل في شكل وإطار زمني يمكن الأفراد داخل المؤسسة من تحمل مسؤولياتهم . وبمعنى آخر إحداث التواصل الفعال داخلها؛
- **المراقبة:** يتم مراقبة مجمل أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة وإدخال تعديلات عليها حسب الضرورة. ويتم إنجاز المراقبة من خلال الأنشطة العادية للإدارة، والتقييمات المنفصلة.¹⁹

6. المتطلبات الأساسية لإدارة المخاطر :

لتكون إدارة المخاطر فعالة يجب توفر بعض المتطلبات الأساسية:²⁰

- يجب على المنظمة التأكيد على الالتزام والمشاركة الفعالة لقياداتها في إدارة المخاطر. ويمكن لصناع القرار داخل المنظمة تحديد وترتيب أولويات ممارسات إدارة المخاطر، وعلى الموظفين وعلى جميع المستويات السعي إلى فهم وتبني مبادئها. وعلاوة على ذلك، تكون إدارة المخاطر فعالة إذا لقت دعم القادة لممارساتها وتضمن المعلومات عن المخاطر في عملية صنع القرار.

- إدارة المخاطر تتطلب منهجا ثابتا في جميع أنحاء المنظمة. وعلى الرغم من أن العمليات لا تحتاج إلى أن تكون متطابقة، ينبغي أن تسهل القدرة على المقارنة بين المخاطر وذلك باعتبار إدارة المخاطر نظاما يسمح بزيادة الوعي الظرفي لكيفية التخفيف من المخاطر والتي قد تؤثر على غيرها من الأنشطة.
- يجب أن تكون المنظمة قادرة على عرض المخاطر على أساس شامل على مستوى المنظمة. ويلاحظ أن معظم المعلومات عن المخاطر التي أقرها الأفراد المسؤولين عن إدارة مخاطر معينة، ليسوا بالضرورة قادرين على رؤية كيفية تأثير هذه المخاطر على أجزاء أخرى من المنظمة أو فهم المخاطر المتراكمة التي تواجهها المنظمة. لذلك يجب على المنظمة توفير وظيفة تسمح بالتواصل المتتالي والمتسلسل للمعلومات ، وتوفير لقيادتها نظرة واسعة عن المخاطر وذلك لتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات.

ثالثا : علاقة التحوط المحاسبي بإدارة المخاطر

مع بداية القرن الحالي جرى تطوير للمعايير المحاسبية الدولية إلى وضع أصبحت فيه مرتبطة وبشكل وثيق مع مفهوم إدارة المخاطر، وذلك من خلال تقليص الفجوة بين المعلومات المحاسبية والمالية المتوفرة والمخاطر المتوقعة ومن أهم البنود التي ساهمت في ذلك البنود المتعلقة بالتحوط المحاسبي. ويمكن ربط العلاقة بين التحوط المحاسبي وإدارة المخاطر من خلال توضيح أوجه مساهمة أنماط التحوط المحاسبي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية حيث تظهر المتطلبات المحددة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وجود ثلاثة أنواع من التحوط في المحاسبة والتي أكد عليها معيار المحاسبة الدولي رقم 39: وهي تحوطات القيمة العادلة وتحوط التدفقات النقدية وتحوطات صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. ونفصلها في ما يلي :

1. إدارة المخاطر وتحوط القيمة العادلة :

تحوط القيمة العادلة هي التحوط من مخاطر التي تكون مرتبطة بالتغيرات العارضة في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو التعهدات غير المحققة، ويمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة.²¹

2. إدارة المخاطر وتحوط التدفقات النقدية :

تحوط التدفقات النقدية هو التحوط من مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية والتي تعزى إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام بالإضافة إلى كل أو بعض مدفوعات الفوائد المستقبلية على الديون ذات المعدل المتغير حيث يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة.²²

3. إدارة المخاطر وتحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية:

في الغالب يمكن للكيانات الأجنبية التي تصدر تقارير مالية بعملة تختلف عن العملة الرئيسية الاعتماد على مبدأ التحوط . حيث يتم من خلال تطبيقه مواجهة آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية خاصة المرتبطة بمبلغ صافي الاستثمار في عملية أجنبية وقد أشار إلى ذلك المعيار المحاسبة الدولي رقم 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ويتم ذلك من خلال تأجيل

اختلافات الصرف الناتجة عن تجميع الأصول الصافية في حقوق المساهمين حتى يتم التخلص من العمليات الأجنبية أو التصفية. كما يتم الاعتراف بها في بيان الدخل عند التخلص أو التصفية كجزء من الربح أو الخسارة الناتجة عن التخلص منها.²³

الخاتمة :

من خلال ما سبق ومن الدراسات السابقة يمكن تلخيص أهم النتائج المتعلقة بهذا الموضوع في النقاط التالية:

- إن المؤسسة الاقتصادية الناجحة هي تلك المؤسسة التي تتوقع المخاطر وتحضر لمواجهةها؛
- إن الالتزام بتطبيق محاسبة التحوط يمكن من التقليل أو القضاء على المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة؛
- توفير نظام ملائم لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية يمكن المؤسسة من المواءمة بين مداخلها والمخاطر التي تواجهها .

كما يوصي الباحثون بضرورة تطوير المؤسسات الاقتصادية لآليات إدارة المخاطر فيها لتسمح لها بتحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي تواجهها وطرق التعامل معها. كما يجب تبيان حدود المرونة المتاحة في تطبيق محاسبة التحوط بما يسمح بتقديم وضعية مالية موضوعية للمؤسسة وعدم تضليل الأطراف الأخرى ذوي العلاقة.

المراجع والاحالات:

- ¹ بوسبعين تسعديت، المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومة المحاسبية والمالية، الملتقى الدولي تحت عنوان: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات العالم، جامعة البويرة 2012
- ² عبد الستار عبد الجبار الكبسي وعلا صالح عبد الرحيم زلوط، مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمطلوبات معيار المحاسبة الدولية 39 من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 2 المجلد رقم 46، جامعة الإسكندرية. 2009.
- ³ إيمان محمد سعد الدين، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة. مجلة المحاسبة والمراجعة ؛ العدد 1 المجلد 2 ؛ مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية؛ 2014.
- ⁴ ARGYRO PANARETOU , MARK B. SHACKLETON, PAUL A. TAYLOR, Corporate Risk Management and Hedge Accounting, <http://eprints.lancs.ac.uk/45766/1/CRMHA.pdf>
- ⁵ نعيم دهمش ، مبادئ المحاسبة ، طبعة 1، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995، ص 4.
- ⁶ شالور وسام . المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة سطيف . 2011/.
- ⁷ Supreena Narayanan and Mike Burkart . The Role of Accounting Conservatism in a well-functioning Corporate Governance System. Munich Personal RePEc Archive. 2005.
- ⁸ Sa'ad Al-Sakini, Hanan Al-Awawdeh , The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies . International Journal of Business and Social Science. Center for Promoting Ideas, USA Vol. 6, No. 7; July 2015
- ⁹ Sa'ad Al-Sakini, Hanan Al-Awawdeh , Op.cit
- ¹⁰ رجب سعيد محمود أبو جراد، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمة المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، 2015، ص 66
- ¹¹ رجب سعيد محمود أبو جراد، نفسه؛ ص 66
- ¹² سيد الهواري ، الادارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الاجل، دار الجيل للطباعة ،عمان، 1985 ص 109
- ¹³ د. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2000. ص 230.
- ¹⁴ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف أكتوبر 2009
- ¹⁵ Homeland Security Risk Management Doctrine ,Risk Management Fundamentals , , April 2011
- ¹⁶ Homeland Security Risk Management Doctrine , Op.cit
- ¹⁷ Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission ,All rights reserved. Enterprise Risk Management -Integrated Framework, 2004
- ¹⁸ , The University of Adelaide, Australia ,RISK MANAGEMENT HANDBOOK.
- ¹⁹ Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission,
- ²⁰ Homeland Security Risk Management Doctrine , Op.cit
- ²¹ Cristina Aurora. George Bacovia. Basic Principles of Hedge Accounting. Munich Personal RePEc Archive.2009
- ²² Cristina Aurora. George Bacovia, Op.cit
- ²³ Cristina Aurora. George Bacovia, Op.cit